

Distr.: General
23 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والثلاثون

٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

ماليزيا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13856(A)



* 1 8 1 3 8 5 6 *

أولاً - مقدمة

- ١- جرى ثاني استعراض دوري شامل لماليزيا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ خلال الدورة السابعة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان. وخلال هذه الدورة، وُجّهت إلى ماليزيا ٢٣٢ توصية، قبلت منها ١٥٠ على النحو التالي: ١١٣ قبلتها بالكامل، و ٢٢ قبلتها من حيث المبدأ، و ١٥ قبلتها جزئياً^(١).
- ٢- ويمثل التقرير الوطني تطور حالة حقوق الإنسان في ماليزيا خلال الفترة قيد الاستعراض، أي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ - آذار/مارس ٢٠١٨. ويركز التقرير على متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل الثاني ويتضمن الجهود التي بذلتها الحكومة في تنفيذ التوصيات المقبولة، فضلاً عن التحديات التي واجهتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- ٣- كُلفت شعبة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية التابعة لإدارة الشؤون المتعددة الأطراف بوزارة الخارجية بتنسيق وإعداد التقرير الوطني^(٢). وقد جرت عملية الإعداد على نهج يستند إلى آلية وطنية أنشئت لغرض رصد عملية تنفيذ التوصيات. وتضمنت هذه الآلية مشاركات ومشاورات منتظمة مع الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٨. وبغية إجراء تقييم فعال لحالة التنفيذ، وُضعت جميع التوصيات المقبولة ضمن سبع مجموعات.
- ٤- وبالنظر إلى أن الحكومة جادة في الأخذ بتعليقات أصحاب المصلحة وآرائهم بشأن حقوق الإنسان، فقد عقدت سلسلة جلسات للتشاور معهم ومع شركائها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان.
- ٥- وتقدر ماليزيا، في سياق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، طبيعة النهج البناء الكامن في آلية الاستعراض الدوري الشامل. وتود حكومتها الإعراب عن امتنانها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اقترحت توصيات خلال الاستعراض الثاني، وتؤكد مجدداً التزامها بالمشاركة مشاركة بناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل.
- ٦- وتوافق ماليزيا على أن ثمة حاجة إلى الاستمرار في رصد تنفيذ التوصيات المقبولة وتتبع ذلك لضمان وفائها بالتزاماتها الدولية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الماليزيين.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات المقبولة

ألف - الالتزامات الدولية

تقديم تقريرين بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
(التوصية ٣٧)

- ٧- تتطلع ماليزيا إلى توثيق تعاونها مع كافة الهيئات الدولية، بما فيها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ومنها هيئة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهيئة اتفاقية

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت ماليزيا تقريرها الدوري بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠١٦، وقدمته أيضاً في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ في جنيف. وقد أبرز التقريران النهوض بالمرأة في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والسياسة والقانون في ماليزيا. وتضع الوزارة المعنية بذلك حالياً مساتها الأخيرة على تقرير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وستقدمه تبعاً لذلك.

التعاون مع الآليات الدولية

(التوصيات ٣٨ و ٣٩ و ٤٤ و ٤٥)

٨- تعتقد ماليزيا، الدولة العضو في الأمم المتحدة، أن من شأن التعامل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان أن يسهم بشكل إيجابي فيما تبذل من جهود في الوقت الراهن من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وحتى الآن، استضافت ماليزيا ثماني زيارات للإجراءات الخاصة المواضيعية^(٣).

٩- ويزور ماليزيا في الفصل الأخير من هذا العام كل من المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً (أيلول/سبتمبر)، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (تشرين الثاني/نوفمبر). ووافقت الحكومة أيضاً على توجيه دعوة إلى كل من المقررة الخاصة المعنية بحقوق السكان الأصليين، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان لزيارة ماليزيا في عام ٢٠١٩.

التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

(التوصيات ١ و ٥ و ٩ و ١١ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤)

١٠- على الرغم من أن ماليزيا ليست دولة طرفاً في الصكوك الدولية الستة المتبقية المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن حكومتها لا تزال تلتزم بضممان امتثال إطار ماليزيا التشريعي المبادئ الأساسية الواردة في الاتفاقيات الأساسية.

١١- ولن تنضم ماليزيا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ما لم تضع سياسة واضحة في هذا الشأن، وتتبعها بإدخال تعديلات على الأحكام الرئيسية للدستور الاتحادي الماليزي (الدستور)؛ في حين أنها ستبدأ النقاش مع الوزارات المعنية وأصحاب المصلحة بشأن انضمامها إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

١٢- ولما كان الانضمام إلى أي معاهدة حقاً سيادياً للدولة، فإن ماليزيا لن تتخذ أي قرار بشأن أي انضمام محتمل ما لم تضع الإطار القانوني المحلي والسياسات والإجراءات الإدارية والتنفيذية المرتبطة بذلك لكي تمثل التزاماتها الدولية بالكامل. وتدرس اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات جدوى انضمام ماليزيا إلى صكوك حقوق الإنسان الستة المتبقية.

الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي) (التوصيات ١٤ و ٢٦ و ٢٧)

١٣- ينبغي النظر في إمكانية الانضمام إلى نظام روما الأساسي بعناية لأن ذلك سيتطلب إدخال تعديلات على دستور البلد وعلى تشريعات أخرى لها صلة بهذا الأمر، وذلك بغية ضمان الامتثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها في هذا النظام. وعلى الرغم من أن ماليزيا ليس لديها في الوقت الراهن أي تشريع يعينه ينص على الجرائم المحددة في نظام روما الأساسي، فإن هذه الأفعال تُعتبر جرائم عادية إلى حد ما بموجب قانون العقوبات وقوانين ماليزية مختلفة أخرى.

الانضمام إلى البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل (التوصية ٧)

١٤- انضمت ماليزيا إلى البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني الملحقين باتفاقية حقوق الطفل في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ولدى ماليزيا إطار تشريعي وإداري وسياسي ملائم لحماية الأطفال وتلبية احتياجاتهم وتعزيز نموهم الجسدي والعقلي والعاطفي. فقد نصّ قانون الطفل لعام ٢٠٠١ على حماية الطفل والعمل على نموه بما يتماشى واتفاقية حقوق الطفل. ولهذا السبب، تعتقد ماليزيا اعتقاداً راسخاً أن لديها الآلية والإجراءات المناسبة للتصدي لقضايا الطفل على الرغم من عدم انضمامها بعد إلى البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. ومع ذلك، ستواصل ماليزيا تقييم ضرورة الانضمام إلى هذا البروتوكول الاختياري.

١٥- وعلى الرغم من ذلك، يتيح النظام القانوني الماليزي لجميع الأطفال الذين تُنتهك حقوقهم من منظور اتفاقية حقوق الطفل وسيلة لطلب الانتصاف.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية بشكل عام (التوصية ٦١)

١٦- تواصل الحكومة اتخاذ تدابير مختلفة تتعلق بقرارات وتشريعات السياسة العامة بغية تحقيق توازن بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية. فقد ألغت الحكومة منذ عام ٢٠١٣ قانون الطوارئ (النظام العام ومنع الجريمة) لعام ١٩٦٩ ضمن جهودها المتواصلة لتحقيق هذا التوازن.

عقوبة الإعدام

(التوصيات ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١٦)

١٧- عُدِّلت المادة ٣٩ بء من قانون المخدرات الخطرة لعام ١٩٥٢ وأُلغيت بموجب ذلك عقوبة الإعدام الإلزامية على جريمة الاتجار بالمخدرات. ويمنح هذا التعديل الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ المحكمة سلطةً تقديرية عند النطق بالحكم بحيث لها خيار فرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد استناداً إلى وقائع كل قضية وظروفها.

الحق في محاكمة عادلة

(التوصية ١٤٧)

١٨- يُكفل لكل شخص معتقل في ماليزيا الحق في محاكمة عادلة. وبالنسبة إلى القضايا التي تنظر فيها المحكمة، تتوافر للشخص المعتقل حقوق شتى مثل الحق في تعيين محام يختاره هو. ويجوز الطعن في أي إدانة تصدر عن المحكمة أمام المحاكم العليا كما ما هو مكرس في قانون الإجراءات الجنائية.

الحق في حرية التجمع

(التوصيتان ١٦٣ و ١٦٤)

١٩- ستواصل الحكومة جهودها الدؤوبة لضمان التمتع بالحقوق المرتبطة بحرية التجمع السلمي المنصوص عليها في المادة ١٠ من الدستور من خلال تنفيذ قانون التجمع السلمي لعام ٢٠١٢. وتلتزم الحكومة أيضاً بتعزيز وحماية هذه الحقوق ما دامت تتوافق مع قوانينها المحلية القائمة. فخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وافقت الحكومة على ٢٥ ٩٠١ تجمعاً عاماً من أصل ٢٦ ٦٨٥ طلباً، ما يمثل موافقة بنسبة ٩٧,١ في المائة.

الانتخابات العامة

(التوصية ١٧٠)

٢٠- جميع التحقيقات المتعلقة بطلبات النظر في تنظيم الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات وغيرها من السلطات المختصة تقدم وفقاً للقوانين المحلية وفي غضون الفترة الزمنية المحددة لهذا الغرض. وتتاح للطرف المتضرر سبل للانتصاف بموجب القوانين ذات الصلة.

٢١- ويمكن تقديم طلب الطعن في نتيجة الانتخابات إلى المحكمة العليا لتحديد ما إذا كانت الانتخابات قد جرت وفقاً لما تقتضيه أحكام لجنة الانتخابات. فالمادة ١١٨ من الدستور تنص على أن يتاح لأي مواطن يتمتع بالأهلية سبيل للطعن في نتائج الانتخابات. ويتعين على المرشح أو وكيله الانتخابي أو الناخب المسجل في الدائرة الانتخابية تقديم طلب الطعن إلى المحكمة العليا في غضون ٢١ يوماً بعد نشر النتيجة في الجريدة الرسمية.

٢٢- ويجب أن يبت قاضي الانتخابات^(٤) في طلب الطعن في الانتخابات في غضون ستة أشهر من تاريخ تقديمه. ويمكن تقديم طلب للطعن في قاضي الانتخابات المعين إلى المحكمة الفيدرالية في غضون ١٤ يوماً من تاريخ تعيينه، ويتعين تسوية هذا الطلب في غضون ستة أشهر. ويُعتبر قرار المحكمة الفيدرالية نهائياً.

قانون الفتنة

(التوصيتان ٤٨ و ٤٩)

٢٣- تعكف الحكومة حالياً على إجراء مشاورات مع الوزارات والوكالات المعنية بغرض مراجعة قانون الفتنة.

احترام حقوق الإنسان أثناء عمليات إنفاذ القانون (التوصية ٧٧)

٢٤- أدرجت عناصر تتعلق باستخدام القوة والالتزام الصارم بمعايير حقوق الإنسان في الدورات التدريبية لأفراد وكالات إنفاذ القانون. وهذه العناصر مدرجة أيضاً ضمن إجراءات العمل الموحدة لهذه الوكالات.

حماية حقوق الأقليات

(التوصيات ٩٧ و ١٥٣ و ١٥٥)

٢٥- أطلقت الحكومة برامج ترمي إلى زيادة تعزيز التفاعل بين الأعراق والديانات، والاحترام بين مختلف الأديان والمجموعات العرقية استناداً إلى أحكام الدستور. وتحقيقاً لهذا الهدف، نُظمت حوارات بين الأديان على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بفضل التعاون بين المنظمات الدينية والعرقية والوزارات والوكالات والجامعات المحلية.

٢٦- وينص الدستور بوضوح على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلد، لكن حق اعتناق أي دين أو ممارسته حق منصوص عليه بجلاء في الدستور. ولهذا السبب، تلتزم الحكومة التزاماً راسخاً بإرساء ثقافة التسامح والوئام بغية تحسين رفاهية الإنسان باعتبار ذلك عاملاً رئيسياً في الحفاظ على السلام والوئام في ماليزيا. وتُعتبر إهانة أي دين جرماً جنائياً تعاقب عليه القوانين الماليزية.

مبادرة منع التعذيب

(التوصيتان ٧٦ و ١٢٥)

٢٧- جميع أشكال سوء المعاملة، بما فيها التعذيب، محظورة تماماً في ماليزيا. وفي هذا الصدد، أدرجت العناصر المتعلقة بالمعاملة واستخدام القوة والالتزام الصارم بمعايير حقوق الإنسان في الدورات التدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وفي إجراءات العمل الموحدة ذات الصلة. وقد أصدر المفتش العام للشرطة إجراء عمل موحداً لهذا الغرض، بما في ذلك بشأن قانون الجرائم الأمنية (التدابير الخاصة) لعام ٢٠١٢، وتيسير التجمعات السلمية بموجب قانون التجمع السلمي.

٢٨- وبالرغم من أن ماليزيا لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب فإن حكومتها لا تتغاضى عن أي شكل من أشكال التعذيب. فقانون العقوبات يجرم الأفعال التي يمكن اعتبارها تعذيباً وتسبب الأذى. بالإضافة إلى قانون العقوبات، يجوز للمتقاضين رفع دعوى مدنية بسبب التعذيب سعياً للحصول على انتصاف مدني.

٢٩- ونظمت اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية ضمن برنامجها الخاص بالتوعية، وأتاحت لوكالات إنفاذ القانون دورات تثقيف بشأن حقوق الإنسان، وذلك استناداً إلى قانون اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٩.

حرية التعبير

(التوصيتان ١٦٠ و ١٦٩)

٣٠- يتمتع الصحفيون والمدونون في ماليزيا عموماً بحرية ممارسة حقهم في حرية التعبير. فحرية الرأي والتعبير مكرسة في المادة ١٠ من الدستور. وتلتزم الحكومة بضمان تمتع كافة مواطنيها بحرياتهم الأساسية ما دامت لا تمس ممارسة حقوق الآخرين.

٣١- وقد توسعت رقعة الفضاء العام المتاح للماليزيين مع ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، يتعين على بوابات الأخبار والمدونات الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي التي تنشر الأخبار أو المقالات التأكد من أن المعلومات التي تتيحها على شبكة الإنترنت دقيقة وليس الهدف منها التضليل، وأنها لا تنتهك قوانين البلد.

٣٢- وفي الوقت الراهن، تستعرض الحكومة المشكلة حديثاً قانون المطبوعات والنشر الذي كان يُنظر إليه على أنه أداة لتكثيف وسائل الإعلام والحد من الوصول إلى المعلومات. كما أن الحكومة منصبة في الوقت الراهن على إنشاء مجلس للإعلام بمشاركة الأطراف المعنية بغرض إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة لوسائل الإعلام.

الإصلاح القضائي والاحتجاز

(التوصيتان ١٢٧ و ١٤٨)

٣٣- شرعت السلطة القضائية الماليزية في إعادة هيكلة نظام المحاكم بغية التعجيل بالنظر في القضايا المعروضة عليها وتعزيز استقلال القضاء. ووضعت هذه السلطة أيضاً نظام المحكمة الإلكترونية (نظام إدارة القضايا، ونسخ تسجيل محاضر المحكمة، والتعبئة الإلكترونية) لتيسير إدارة ملفات المحكمة، ووضع مؤشر رئيسي للأداء للانتهاء من النظر في القضايا التي يتعين على المحاكم الانعقاد شهرياً لضمان الاستماع إليها والانتهاء منها خلال الإطار الزمني المحدد لذلك. وتحقيقاً لهذا الغرض، حصلت السلطة القضائية أيضاً على اعتراف دولي^(٥) بجهودها هذه.

٣٤- ولجنة أخلاقيات القضاة آلية تدعم ضمان استقلال القضاء وهي تحقق في الشكاوى المقدمة ضد القضاة بتهمة مخالفة مدونة أخلاقياتهم. وتنص المادة ١٢٥ من الدستور على أنه يجوز إقالة القاضي إذا خرق أي حكم من أحكام هذه المدونة.

٣٥- وتمثل جميع عمليات الاعتقال والاحتجاز القوانين واللوائح فضلاً عن المعايير المقبولة لحقوق الإنسان. وينص الدستور على أن يُطلع كل شخص معتقل أو محتجز على سبب اعتقاله وأن يتاح له تمثيل قانون يختاره هو.

٣٦- وتلتزم السلطات الماليزية بضمان مرافق السجن في حالة جيدة ووفق المعايير الدولية، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد بانكوك.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الشعوب الأصلية

٣٧- تسعى الحكومة جاهدة إلى تحقيق تنمية مستدامة بتحقيق توازن في النهوض بالتنمية بين كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية بفضل الخطتين الماليزيتين العاشرة والحادية عشرة، وبرنامج التحول الحكومي^(٦).

٣٨- وخلال تنفيذ الخطة الماليزية العاشرة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، اعتمدت الحكومة موارد كبيرة لتعزيز رفاهية الشعب. وأفضت التحسينات في قطاع الرعاية الصحية إلى زيادة العمر المتوقع، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأمهات، وتيسير الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وحسّنت برامج الإسكان قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تحمل تكاليف السكن، ووضعت مبادئ توجيهية لإنشاء بيئات معيشية ملائمة أكثر.

٣٩- وبالمثل، لا تزال الرفاهية إحدى أولويات الخطة الماليزية الحادية عشرة (٢٠١٦-٢٠٢٠) حيث أُدخلت تحسينات على قطاع الرعاية الصحية مع التركيز على السكان الذين لا يحصلون على خدمات كافية، والنهوض بخدمات النظام الصحي بغية تعزيز كفاءته وفعالته، وتكثيف التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وإلى جانب ذلك، سيستمر دعم^(٧) الأسر الفقيرة والمنخفضة والمتوسطة الدخل في مجال الإسكان، بما في ذلك الشباب والمتزوجون حديثاً.

تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

(التوصيات ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ١٧٣)

٤٠- ركزت الحكومة في الخطة الماليزية العاشرة على النهوض بمستوى المعيشة لجميع الماليزيين، لا سيما الأسر المعيشية في أسفل السلم ونسبتها ٤٠ في المائة (باء ٤٠). وقد نُفذت الاستراتيجيات التالية:

(أ) زيادة فرص الوصول إلى برامج بناء الامكانيات والقدرات والتعليم؛

(ب) زيادة إمكانيات توليد الدخل من خلال إنشاء المشاريع؛

(ج) تعزيز فرص الوصول إلى المرافق الأساسية؛

(د) تنفيذ برامج محددة لفئات مخصصة مستهدفة مثل السكان الأصليين في

ولايتي صباح وساراواك.

٤١- والخطة الماليزية الحادية عشرة، إذ تعزز برنامج التنمية الوطنية، تسعى إلى الترويج لأربعة محاور رئيسية هي: '١' تعزيز الشمولية تحقيقاً للمجتمع العادل؛ '٢' تحسين رفاهية الجميع؛ '٣' تسريع وتيرة تطوير رأس المال البشري تعزيزاً للأمة '٤' إعادة هيكلة النمو الاقتصادي تحقيقاً لمزيد من الرخاء.

النصدي لعدم المساواة في الدخل والقضاء على الفقر، بما يشمل الشعوب الأصلية

(التوصيات ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦)

٤٢- أعادت ماليزيا تصنيف برنامجها للقضاء على الفقر^(٨) بتوسيع نطاق المجموعات المستهدفة ليشمل الأسر المعيشية من فئة باء ٤٠ من ذوي الدخل الأدنى.

٤٣- وفي هذا الصدد، حددت الحكومة عدة استراتيجيات في إطار الفصل ٣ من الخطة الماليزية الحادية عشرة، أي تعزيز الشمولية لتحقيق المجتمع العادل. وتضمنت هذه الاستراتيجيات:

(أ) زيادة دخل الفئة باء ٤٠؛

(ب) تعزيز مجتمع البومبيوترا الاقتصادي؛

(ج) تمكين مجموعات الأقليات؛

(د) تلبية احتياجات المجموعات الخاصة.

٤٤- ونسّق مجلس مركزي عملية تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية عبر الوكالات بهدف زيادة الكفاءة، مدعوماً في ذلك بالروابط القوية بين قواعد البيانات القائمة. وجرى أيضاً تحسين عملية تحديد المستفيدين من المساعدات لجعلها أكثر استناداً إلى احتياجاتهم، مع مراعاة العوامل الديمغرافية والجغرافية في ذلك.

٤٥- ووضعت الحكومة أيضاً برنامج متجر الأسعار العادلة حيث تباع السلع الاستهلاكية بأسعار معقولة وتنافسية دون التهاون بجودتها.

٤٦- وتركز الخطة الماليزية الحادية عشرة على تحسين ظروف عيش السكان الأصليين من خلال تنظيم أنشطة مدرة للدخل، وتوفير بنية تحتية حديثة في المستوطنات التقليدية، وفتح فرص التعليم والمساعدة الطبية لهم، ومن ثم التصدي لشواغل الفئات الضعيفة والمحرومة.

٤٧- وهناك برامج أخرى تتضمن أنشطة اقتصادية، ومبادرات إعادة التوطين، ومرافق البنى التحتية، والكهرباء، وإمدادات المياه المعالجة. وتضمنت إحدى مبادرات إعادة التوطين، وهي مشروع تنمية القرية المتكاملة في ولاية بيراك، مرافق مثل المدارس وقاعات الاحتفالات وغيرها من المرافق الاجتماعية في منطقة واحدة.

٤٨- وقدمت الحكومة دعمها لزيادة الوعي بأهمية التعليم في أوساط السكان الأصليين. وصممت برنامج الطالب المتميز، وهو برنامج وُضع خصيصاً لتلبية احتياجات أطفال السكان الأصليين وتحسين مستوى تعليمهم. وبغية تشجيع المزيد من أطفال السكان الأصليين على الالتحاق بالمدارس الثانوية، قدمت الحكومة مساعدات في شكل النقل المدرسي ومصروف الجيب. ووضعت أيضاً برنامجاً خاصاً للمنح الدراسية لزيادة عدد الطلاب من السكان الأصليين ومساعدتهم على مواصلة تعليمهم حتى المستوى الجامعي، بما في ذلك في مؤسسات في الخارج

٤٩- وبغية تعزيز مهارات^(٩) السكان الأصليين، وضعت الحكومة برنامجاً تدريبياً إضافياً لإنشاء وتسويق الأعمال التجارية الصغيرة، مثل أعمال تعبئة وتغليف ووسم وتسويق البضائع، بما في ذلك إنشاء منصة في شبكة الإنترنت، وتنمية ما يسمى بالمهارات غير التقنية في مجال الحاسبة الأساسية وإدارة الأعمال. وأتيح للمتدربين بدل ووجبات وسكن طوال مدة الدورة التدريبية.

٥٠- وحددت الإمكانات الاقتصادية لهؤلاء السكان ووضعت برامج لتنميتها في مجالات مثل الزراعة والسياحة وخبرات ريادة الأعمال. واستحدثت الحكومة، من بين أمور أخرى، برامج مدرة للدخل وأنشطة زراعية تجارية أخرى مثل زراعة نخيل الزيت التجاري والمطاط للنهوض بمستواهم الاجتماعي والاقتصادي.

٥١- وفيما يتعلق بسكان ولايتي صباح وساراواك، شددت الخطة المايزية الحادية عشرة^(١٠) على زيادة دخل الجميع، والحد من التفاوت في الدخل في الولايتين، وتحسين البنى التحتية الأساسية في الأرياف، ووضع برامج مختلفة لإيجاد فرص اقتصادية.

٥٢- وبرنامج مسح أراضي السكان الأصليين هو أحد البرامج الأساسية التي ركزت على السكان ونفذت ضمن "البرنامج الخاص بابن البلد" في ولاية صباح، و"البرنامج الخاص بالبومبيوترا" في ولاية ساراواك^(١١). ويرمي هذا البرنامج إلى حماية حقوق السكان الأصليين والحفاظ عليها في ولايتي صباح وساراواك وزيادة نسبة ملكية السكان الأصليين من الأراضي فيهما. وستطور الأراضي التي جرى مسحها بزراعة محاصيل مثل المطاط ونخيل الزيت بهدف رفع الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين في كلتا الولايتين.

٥٣- وأنشأت الحكومة أيضاً مركز التحول الريفي، ومركز التحول الريفي المصغر، ومراكز الخدمات الريفية في المناطق النائية من ولاية ساراواك لفائدة شعوب البينان الأصلية. وقد شُيدت جميع هذه المرافق في مواقع استراتيجية بغية توفير المرافق الأساسية والضرورية، وإتاحة مكان يلتقي ويجتمع فيه أفراد المجتمع المحلي، والتشجيع على زيادة تنسيق عملية تنفيذ البرامج بين الوكالات الحكومية.

٥٤- وما فتئت ماليزيا تتبادل خبراتها في مجالي القضاء على الفقر وإدارة قاعدة بيانات إيكاسي من خلال مشاركتها في مختلف الاجتماعات والمنتديات والمؤتمرات الدولية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واجتماع وزراء التنمية الريفية والقضاء على الفقر لرابطة دول جنوب شرق آسيا، ومنظمة التنمية الريفية الأفريقية الآسيوية، ومركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ.

تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية

(التوصيات ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٦ و ١٨٦ و ١٨٧)

٥٥- تكتسي رفاهية السكان أهمية قصوى في الخطتين المايزيتين العاشرة والحادية عشرة إذ ركزت على خدمات الرعاية الصحية، والأمن العام، والسكن الميسور التكلفة، والاندماج الاجتماعي، والرياضة^(١٢).

٥٦- ووضعت الحكومة برامج لإيجار المساكن بأسعار معقولة للشباب في المناطق الحضرية، وخطة الجيل الثاني للإسكان لفائدة الشباب في المناطق الريفية. وبموجب خطة الجيل الثاني للإسكان، تدعم الحكومة ٣٠ في المائة من السعر الإجمالي لكل منزل يبلغ سعره بين ٦٥ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ رينغيت ماليزي.

٥٧- ووضعت الحكومة أيضاً برامج للتوعية بضرورة التسجيل المدني وشجعت على هذا التسجيل، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، بهدف تيسير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وقد ساعد تنفيذ برنامج "مايدافتار" [سجلي] الذي وضعته الإدارة الوطنية للتسجيل المدني الأشخاص الذين لم تكن في حوزتهم وثائق. ويسرت هذه الإدارة ما مجموعه ٤٨١ ٢٢٧ طلباً ضمن ٨ ٤١٢ برنامجاً منفصلاً للتوعية في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧.

٥٨- ودعمًا للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، قدم مركز خدمات التعليم الخاص خدماته إلى الطلاب الذين يخضعون لبرامج إدماج شاملة أو جزئية في المدارس في جميع أنحاء البلد. وتضمنت خدمات الدعم هذه تقييم مستوى أداء الطالب وقدراته، وخطة للتدخل من أجل مساعدة الطلاب من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة على النهوض بإمكاناتهم في مجالي تعلمهم ورفاهيتهم، فضلاً عن التشاور مع الطلاب والمدرسين بشأن القضايا المتعلقة بإدارة هذه الاحتياجات.

تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

(التوصيات ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠)

٥٩- ما فتئت ماليزيا تتخذ إجراءات لتحسين التغطية الصحية والحصول على الرعاية الصحية على أساس الاحتياجات الصحية للسكان. وتُنقذ هذه الإجراءات من خلال الخطة الماليزية الحادية عشرة التي تتماشى مع هدف التنمية المستدامة ٣ وأهداف أخرى تتعلق بالصحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل دعم التغطية الصحية الشاملة^(١٣).

٦٠- وتقدم وزارة الصحة خدماتها إلى السكان من خلال شبكة من العيادات والمستشفيات الثابتة، تكملها خدمات متنقلة برًا ونهرًا وجوًّا مثل خدمة الطبيب الطائر، واستراتيجيات مبتكرة لتحسين الوصول إلى المناطق الحضرية والريفية^(١٤).

٦١- ووضعت الحكومة برنامج "المجتمع السليم عماد الوطن" الذي يمكن أفراد المجتمع المحلي من انتهاج واتباع السلوكيات والحميات الصحية السليمة. وجرى توسيع برامج تعزيز الصحة لمكافحة الأمراض المعدية، بما في ذلك برنامج التواصل لأغراض تغيير السلوك، التي ترمي إلى التخفيف من خطر الإصابة بحمى الضنك.

٦٢- وتتاح خدمات الصحة العامة لغير المواطنين بمقابل محدد. وخطة التأمين الصحي للعاملين الأجانب نظام تأمين إلزامي للعمال الأجانب الموثقين؛ ويغطي نظام التأمين هذا خدمات المرضى الداخليين في المستشفيات الحكومية.

٦٣- ومن خلال خدمات المساعدة المنزلية، يجري تعزيز رفاهية المجتمع بتنظيم الأنشطة وتقديم الدعم للفئات الضعيفة (كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأمهات العازبات). وتتيح الحكومة الدعم الصحي والاجتماعي الشامل بهدف زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية، والاكتشاف المبكر للمشاكل الصحية ومعالجتها، وتمكين الأسر والمجتمعات المحلية من مساعدة هذه المجموعات ورعايتها^(١٥).

٦٤- وتقر ماليزيا بأن تدريب مقدمي الرعاية الصحية، مثل تدريب رأس المال البشري الذي يشمل الأخصائيين الطبيين، وأطباء الأسنان، والصيدالدة والمرضين، وموظفي العلوم الصحية المتكاملة، على هذه الرعاية قبل الخدمة وأثناءها على المدى الطويل، عنصر هام في توفير خدمات الرعاية الصحية الجيدة. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، حُصص مبلغ ١ ٥٠٦ بلايين رينغيت ماليزي لهذه الدورة التدريبية واستفاد منها ما مجموعه ٦٦ ٦٦١ شخصاً.

٦٥- وتعاونت الحكومة أيضاً مع الجامعات المحلية والأجنبية للنهوض بقواها العاملة من الأخصائيين الطبيين في القطاع الصحي. وبدأ في عام ٢٠١٧ برنامج جديد للتدريب المتخصص بالتعاون مع الكلية الملكية للجراحين في المملكة المتحدة بهدف استكمال تدريب الأطباء المتخصصين المحليين.

٦٦- وقدمت الحكومة خدمات بشأن تنظيم الأسرة، وخدمات الصحة الإنجابية ومهارات الوالدية من خلال مراكزها الأسرية الجامعة للخدمات، والعيادات والخدمات المتنقلة لتغطية السكان الحضريين والريفيين على السواء. ونفذت الهيئة الوطنية للسكان وتنمية الأسرة بدورها برامج للتوعية في المناطق الحضرية والريفية من أجل الوصول إلى السكان المستهدفين من خلال خدماتها المتنقلة^(١٦).

٦٧- ويبلغ معدل وفيات الأمهات في ماليزيا حالياً ٢٩,١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي (في عام ٢٠١٦)؛ وقد أظهر التحقيق السري عن وفاة الأمهات وجود اتجاه متزايد للوفيات بسبب الأمراض المرتبطة بذلك. واستناداً إلى هذه النتيجة، جرى تنفيذ برنامج الرعاية السابقة للحمل باعتباره تدخلاً مبكراً للكشف عن النساء اللائي يعانين أمراضاً وواجهن في السابق مضاعفات خطيرة ترتبط بالولادة.

٦٨- وفي مجال تعزيز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات، وضعت الحكومة المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن إدارة مشاكل الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات، وأتاحها لمقدمي الرعاية الصحية، آخذة في اعتبارها المنظورات القانونية والأخلاقية، والاجتماعية والثقافية والدينية. وتغطي هذه المبادئ التوجيهية مجالات إدارة حمل المراهقات، وطلب الإجهاض، وإدارة سوء معاملتهن، والأمراض المنقولة جنسياً، وخدمات منع الحمل.

٦٩- ونظمت تدريبات منتظمة سنوياً، وانخفض عدد حالات ما قبل الولادة الجديدة بين المراهقات المسجلات في مرافق الرعاية الصحية الأولية الحكومية من ١٨ ٦٥٢ حالة (٢٠١١) إلى ٩ ٦١٧ حالة (٢٠١٧).

٧٠- ومن خلال البرامج المتعددة القطاعات وذات التأثير الكبير المدرجة في مجموعة الخطط الاستراتيجية الوطنية، حققت ماليزيا إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية إذ انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى النصف بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٥. وسعيًا إلى تحقيق إحدى غايات أهداف التنمية المستدامة، ستطلق ماليزيا بخطى أسرع للقضاء في الأجل الطويل على الإيدز في عام ٢٠٣٠ على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠^(١٧).

٧١- وتتيح جميع المرافق الصحية الحكومية^(١٨) حالياً مرافق مجانية لفحص فيروس نقص المناعة البشرية. فقد استفاد أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص من الفحص الطوعي لهذا الفيروس في المرافق الحكومية في عام ٢٠١٧. وقد استمر العدد السنوي لحالات الإصابة بالفيروس المبلغ بما حديثاً في الانخفاض إذ انخفض من ٩٧٨ ٦ حالة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣ ٣٤٧ حالة في عام ٢٠١٧. وبالمثل، حدث انخفاض في عدد الوفيات المرتبطة بالإيدز؛ ويُعزى هذا الأمر مباشرة إلى إتاحة العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من الفئتين الأولى والثانية بأسعار معقولة.

٧٢- وما فتئت ماليزيا تتبادل معارف خبرائها ومهاراتهم مع البلدان الأخرى، وتنظم زيارات دراسية/دورات تدريبية في ماليزيا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وتتبادل ماليزيا أيضاً أفضل الممارسات في المحافل الإقليمية والدولية.

تحسين فرص الحصول على التعليم

(التوصيات ١٩١ و١٩٢ و١٩٣ و١٩٤ و١٩٥ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٢٨)

٧٣- تواصل ماليزيا اتباع نهجها الشامل في توفير التعليم الجيد للجميع. فقد جعلت حكومتها جميع مبادرات مخطط التعليم الماليزي للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٥ متماشية مع استراتيجيات الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والخطة الماليزية الحادية عشرة. وتسعى ماليزيا جاهدة إلى ضمان التحاق جميع الأطفال بالمدرسة من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال تطوير مسارات تعليمية جذابة ولها أسباب البقاء. ولا يوجد أي تمييز بين الجنسين فيما يتعلق بالتشريعات، والسياسات، والآليات، والهياكل أو من حيث تخصيص الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود ضمن العديد من المبادرات لتحسين فرص الحصول على التعليم^(١٩).

٧٤- وشرع نظام التعليم الماليزي في تنفيذ برنامج تحول شامل من خلال مخطط التعليم الماليزي على مدى ١٣ عاماً (٢٠١٣-٢٠٢٥). وفي عام ٢٠١٧، بلغ عدد مدارس التعليم قبل المدرسي العامة ٦٠٩٦ في جميع أنحاء البلد، وبلغ عدد الملحقين بهذه المدارس في عام ٢٠١٧ ما مجموعه ١٠٥ ٢٠٤. ودأبت الحكومة على تشجيع ودعم مقدمي خدمات مدارس التعليم قبل المدرسي الخاصة في سعيها إلى فتح المزيد من المدارس، لا سيما في المناطق الريفية، بغية زيادة فرص حصول الأطفال على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وبلغ المعدل الاجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي ٩٧,٩ في المائة وبالتعليم الثانوي ٩١,٣ في المائة في عام ٢٠١٧.

٧٥- وأتيح أيضاً المزيد من الفرص للطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. وارتفعت نسبة هؤلاء الطلاب ضمن التعليم الجامع إلى ٤٠,٨٨ في المائة في عام ٢٠١٧. وارتفع أيضاً عدد طلاب *أورانغ أصلي* [من السكان الأصليين] إلى ٣٨ ٨٣٤ في عام ٢٠١٧.

٧٦- وعززت الحكومة أيضاً المدارس الرياضية للنهوض بمستوى رياضي المستقبل في البلد، ومدارس الفنون لتطوير المواهب الفنية بين الشباب والمدرسة الشاملة (الشاملة ٩) لمعالجة الأمية والمنتسرين بين سكان *أورانغ أصلي*، وسكان ولايتي صباح وساراواك.

٧٧- بدأت "مدرسة الإرشاد التوجيهية التكميلية" عملها في عام ٢٠١٣ بهدف إلحاق أطفال الشوارع المهمشين بنظام التعليم الرسمي في بيئة آمنة وضمان استمرار تعليمهم إلى جانب حمايتهم من مختلف الرذائل الاجتماعية. وأتيح صناديق استئمانية للطلاب الفقراء ومنح باعتبارها مساعدة مالية للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض.

٧٨- وقدمت الحكومة أيضاً دعماً للتعليم مدى الحياة بإنشاء كليات مجتمعية وجامعات مفتوحة لتشجيع التعلم المتواصل. وقد بلغ عدد المسجلين ٥٥٧ ٥٠٦ في عام ٢٠١٧ مقارنة بما مجموعه ٨٩٦ ٥٠١ في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، رُبط العديد من المدارس بشبكة الإنترنت لإتاحة بيئة مناسبة للطلاب لتطوير مهاراتهم في التواصل والتعاون والإبداع والتفكير النقدي.

٧٩- وحددت الحكومة أيضاً مبادرات للنهوض بمهنة التدريس. ووضعت الحكومة برنامجاً على المدى الطويل لتحديد عدد المدرسين الذين تحتاج اليهم المدارس على المستوى الوطني بغية ضمان تدريب مدرسين أكفاء لجميع المدارس، لا سيما في المناطق الريفية والناحية.

٨٠- ووضعت الحكومة أيضاً مبادئ توجيهية موحدة للمدرسين، وهي الخطة الرئيسية للتطوير المهني المتواصل، ومعيار الأداء، ووصف الوظيفة، من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة المهنية في مجال التدريس. ووضعت أيضاً المنهاج التعليمي للمدرسين الماليزيين بالتوازي مع سياسات التعليم العالمية بهدف التعامل مع المشهد المتغير للتعليم العالي والفرص المستقبلية بغض النظر عن نوع الجنس. وأتيحت للمدرسين مناهج تربوية لتكييف عمليات التدريس والتعلم مع مختلف مستويات وقدرات الطلاب وأساليب تعليمهم.

٨١- ومن أجل تعزيز محو الأمية وحصول الجميع على التعليم، سمحت الحكومة لمنظمات أخرى بتنفيذ برامج تعليمية بديلة.

٨٢- وبموجب سياسة التعليم البديل، يُسمح للأطفال غير المواطنين بالتسجيل في مراكز للتعليم البديل تُديرها منظمات خاصة أو منظمات غير حكومية. ولأسباب إنسانية، تجيز هذه السياسة للمنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية إنشاء مراكز التعلم المجتمعية لتمكين الأطفال غير المواطنين، أبناء العمال المهاجرين الموثقين، من الحصول على التعليم في مناطق المزارع في ولايتي صباح وساراواك.

٨٣- وشاركت الحكومة في حوارات ومؤتمرات بشأن إدماج الحق في التعليم لدى أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتسليط الضوء على القضايا الشاملة، وإنشاء محافل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن التعليم وحقوق الإنسان. وتعاونت الحكومة مع هيئات دولية في مجال تبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال الحق في التعليم، وشاركت في العديد من المحافل الدولية لتقديم توصياتها حول كيفية تحسين غاية الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة من أجل تعليم شامل ومنصف.

٨٤- وركزت الحكومة على زيادة معدل الحضور المدرسي للأطفال *أورانغ أصلي* والسكان الأصليين في ولايتي صباح وساراواك، ونفذت مبادرات لضمان حصول الشعوب الأصلية على تعليم جيد يناسب احتياجاتها. وتوجد حتى الآن ٩٣ مدرسة ابتدائية عامة مخصصة حصرياً للأطفال *أورانغ أصلي*. وقد نجح توفير برامج التعليم الملائمة والشاملة في رفع معدلات حضور أطفال الشعوب الأصلية ومعدلات نجاحهم. وحتى عام ٢٠١٨، تنشط ثماني مدارس من الفئة الشاملة ٩ في جميع أنحاء البلد. وتتيح أربع منها تعليماً مهنياً أساسياً لتمكين الطلاب من السكان الأصليين من الحصول على شهادة المهارات الماليزية والاستمرار في التحصيل للحصول على شهادات أعلى من الكليات المهنية.

٨٥- وأنشأت الحكومة أيضاً برنامجاً لتشجيع أطفال أورانغ أصلي الذين أتموا تعليمهم الابتدائي على مواصلة تعليمهم بالالتحاق بالمدارس الثانوية. وفي إطار هذا البرنامج، قدمت الحكومة مساعدات مالية وخدمات النقل للحد من معدل التسرب في المدارس الثانوية.

دال- النساء، والأطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة

تعزيز حقوق المرأة وتمكينها وتوعيتها بالمساواة بين الجنسين (التوصيات ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦)

٨٦- تدرك الحكومة التزاماتها الدولية كونها من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعهداتها بتنفيذ منهاج عمل بيجين، وتواصل التزامها بضمان تكافؤ فرص النساء والفتيات الماليزيات على جميع المستويات.

٨٧- فقد أنشئ مجلس المرأة للمشورات والاستشارات في آب/أغسطس ٢٠١٥ من أجل تمكين المرأة تمثيلاً مع السياسة الوطنية للمرأة وخطة عملها للنهوض بالمرأة. وتساعد خمس لجان عاملة هذا المجلس على أساس الخمس مجموعات استراتيجية (الصحة، والسلامة، والاقتصاد، والثقافة والتعليم) لعام تمكين المرأة ٢٠١٨.

٨٨- وقد تجاوزت ماليزيا هدف نسبة ٣٠ في المائة من مناصب صنع القرار المخصصة للنساء في القطاع العام، إذ بلغت نسبتها ٣٥,٨ في المائة. ومع ذلك، بلغت هذه النسبة ٢٩,٩ في المائة في قطاع الشركات العامة والشركات المسجلة شركات خاصة في عام ٢٠١٦. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، شاركت ١٠٥١ مرشحة مؤهلة في برنامج تدريب المديرات الذي تضمن تقييم استعداد المجلس وقدرته على التدريب على المهارات التقنية وغير التقنية لضمان استمرار توافر نساء مؤهلات للعمل في قطاع الشركات. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شكلت النساء ١٩,٧ في المائة من أعضاء مجلس الإدارة في أكبر ١٠٠ شركة عامة مدرجة من حيث قيمتها السوقية في بورصة ماليزيا مقارنة بالنسبة المستهدفة البالغة ١٨,٠ في المائة التي حددتها الحكومة.

٨٩- وفي الخطة المالية الحادية عشرة، ظلت مسألة تمكين المرأة تشكل أولوية إذ وُضعت برامج لزيادة معدل مشاركة المرأة في العمل من ٥٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. وكانت هذه التدابير متوافقة مع الاستراتيجية الرامية إلى تحويل ماليزيا إلى بلد ذي دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠ ضمن إطار برنامج التحول الاقتصادي.

٩٠- واضطلعت الحكومة أيضاً بالعديد من برامج التمكين الاقتصادي للنساء الضعيفات، لا سيما النساء اللائي ينتمين إلى الفئة باء ٤٠، والأمهات العازبات، والأرامل، وجماعات السكان الأصليين. وقد كان من بين البرامج التي نُفذت إطلاق الأعمال التجارية من خلال برنامج تطوير كفاءات رائدات الأعمال، وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن برنامج مساعدة رائدات الأعمال من نساء الشعوب الأصلية تحديداً. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب نساء الشعوب الأصلية في سياق برنامج التدريب على المهارات والتطوير الوظيفي للنهوض بمهاراتهن وكسب دخل أفضل وتحسين مستوى معيشتهم. ونُظمت أيضاً تدريبات على المهارات للنساء الريفيات.

٩١- وبموجب الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨، أدرجت الحكومة أربعة تدابير للنهوض بدور المرأة في البلد هي إلزام الشركات المرتبطة بالحكومة، وشركات الاستثمار المرتبطة بالحكومة، والهيئات القانونية بحلول نهاية عام ٢٠١٨ بضمان أن يكون ٣٠ في المائة على الأقل من أعضاء مجالس إدارتها من النساء؛ وزيادة إجازة الأمومة في القطاع الخاص من ٦٠ يوماً حالياً إلى ٩٠ يوماً؛ وتخصيص ٢٠ مليون رينغيت ماليزي لبرامج التدريب وزيادة الأعمال للنساء؛ ومنح إعفاء ضريبي فردي للنساء اللاتي يحترن العودة إلى العمل بعد الخروج من سوق العمل.

تعزيز وحماية حقوق الطفل

(التوصيات ٧١ و٧٢ و٧٣ و١٤٩ و١٥٠ و١٥١ و٢٣٠)

٩٢- تدرك الحكومة تماماً مسؤوليتها في ضمان رفاهية الأطفال وسلامتهم البدنية والعاطفية. ولهذا الغاية، نفذت الحكومة "الحملة الرشيدة لإنقاذ وحماية الطفل" في عام ٢٠١٤ وهدفتها نشر المعلومات المتعلقة بسلامة الأطفال وتوعيتهم بذلك في المدارس.

٩٣- وفيما يتعلق بتسجيل جميع الأطفال حديثي الولادة، ينص قانون تسجيل المواليد والوفيات لعام ١٩٥٧، وقانون تسجيل المواليد والوفيات لعام ١٩٤٨ (صباح، الفصل ١٢٣)، وقانون تسجيل المواليد والوفيات لعام ١٩٥١ (ساراواك، الفصل ١٠) على أن تتاح لجميع الأطفال المولودين في ماليزيا، بغض النظر عن جنسية والديهم أو الوضع القانوني لهذين الوالدين، إجراءات تسجيل الميلاد الرسمية والحصول على شهادة ميلادهم. ومن الضروري أيضاً التأكيد أن القوانين الحالية تحول الأشخاص المكلفين بالإبلاغ بالولادة تقديم المعلومات عنها إلى أمين السجل.

٩٤- وشرعت الحكومة، من خلال إدارة التسجيل الوطنية، في وضع عدة برامج للتشجيع على تسجيل المواليد، بما في ذلك النظام المتكامل لتسجيل المواليد في المستشفيات الرئيسية في جميع أنحاء البلد. وتتيح هذه المبادرة تجميع تفاصيل المواليد في موقع المستشفى بربطه بإدارة التسجيل الوطنية عبر شبكة الإنترنت. ومن شأن هذه المبادرة أن تيسر عمل موظفي التسجيل في متابعة الحالات المتأخرة لطلب شهادة الميلاد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت إدارة التسجيل فرق التسجيل المتنقلة التي تسافر في جميع أرجاء البلد لتسجيل المواليد في المناطق النائية. وأنشأت إدارة التسجيل مكاتب في مراكز التحول الريفي للتسجيل بتسجيل المواليد في المدن الريفية.

٩٥- وفيما يتعلق بحماية الأطفال، أنشئت "محاكم الأطفال" بموجب قانون الطفل لعام ٢٠٠١ وهدفتها الاستماع إلى جميع القضايا المتعلقة بالأطفال المخالفين القانون (باستثناء المتهمين بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام عندما يكون الطفل مشاركاً في جريمة مع شخص بالغ، أو عندما يبلغ الطفل سن ١٨ عاماً ولم يُتهم رسمياً بعد). ويرأس كل محكمة قاضٍ ويساعده على ذلك مستشاران، يجب أن يكون أحدهما امرأة، لتقديم المشورة إلى المحكمة فيما يتعلق بأي اعتبار قد يؤثر في الحكم الصادر في حق الطفل. وتُعد إجراءات المحكمة خلف أبواب مغلقة، باستثناء أعضاء المحكمة وموظفيها، والطفل ووالديه/أولياء أموره ومناصريه وشهوده وغيرهم من الأشخاص المعنيين مباشرة بقضيته. وتأمر المحكمة أيضاً بحضور والد أو وصي الطفل في جميع مراحل الإجراءات ما لم يكن ذلك غير معقول أو في غير مصلحة الطفل.

٩٦- وينص قانون الجرائم الجنسية ضد الأطفال لعام ٢٠١٧، الذي دخل حيز النفاذ في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، على بعض الجرائم والعقوبات المرتبطة بها، بالإضافة إلى الجرائم الجنسية ضد

الأطفال التي تنص عليها قوانين مكتوبة أخرى. وتشمل هذه الجرائم الجنسية استغلال الأطفال في المواد الإباحية واستدراجهم والاعتداء عليهم جنسياً. وبموجب هذا القانون، يواجه المتهمون عقوبة السجن التي قد تصل مدتها إلى ٣٠ عاماً وعقوبة الجلد. وبعد إقرار قانون الجرائم الجنسية ضد الأطفال لعام ٢٠١٧، أنشئت محكمة جنائية خاصة في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٧ للنظر في الجرائم الجنسية ضد الأطفال. وقد جُهزت المحكمة بمرافق ملائمة للأطفال، ويعمل بها مسؤولون قضائيون وقانونيون متخصصون مكلفون بتسريع النظر في هذه القضايا.

٩٧- وسُن قانون ثبوت شهادة الطفل لعام ٢٠٠٧ حماية للأطفال الشهود بإدماج الإجراءات الملائمة للأطفال خلال عمليات المحكمة للحد من الصدمة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال الشهود، وذلك بتمكينهم من تقديم أدلتهم في قاعة المحكمة خلف شاشة تفصل بينهم وبين المتهمين، أو بدلاً من ذلك عن طريق ربط مباشر أو تسجيل بالفيديو. ويجوز للمحكمة أن تسمح لشخص بالغ بمصاحبة الطفل الشاهد أثناء تقديم شهادته في أي إجراءات استناداً إلى بعض الشروط المحددة سلفاً. وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تواصل الحكومة سياساتها السابقة مثل السياسة الوطنية للطفل، والسياسة الوطنية لحماية الطفل.

٩٨- وأنشأت الحكومة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وحدة رعاية وحماية الطفولة لتطوير كفاءة الموظفين المعنيين بحماية الأطفال استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية التي تتضمن رعاية الأطفال وسلامتهم وحمايتهم بدعم من والديهم وأوصيائهم وأفراد أسرهم. وأنشئت هذه الوحدة أيضاً في جميع مكاتب المقاطعات المعنية بالرعاية الاجتماعية.

٩٩- وفيما يتعلق بالزواج، نصت مختلف القوانين على الحد الأدنى لسن زواج المسلمين وغير المسلمين^(٢٠).

١٠٠- ولا تتغاضى الحكومة عن الزواج بالإكراه. فالمادة ٢٢(٦) من قانون الزواج المدني تنص على أنه لا يجوز عقد أي زيجة ما لم يقتنع موظف التسجيل بأن طرقي الزواج يوافقان بحرية على الزواج؛ وتنص المادة ٣٧ على معاقبة أي شخص^(٢١) يستخدم القوة أو التهديد لإرغام أي شخص على الزواج ضد إرادته.

١٠١- وأنشأت الحكومة، ضمن جهودها الرامية إلى التصدي لزواج الأطفال، فرقة العمل المعنية بزواج الأطفال، وذلك في إطار مجلس التنسيق المعني بحماية الطفولة. وتتكون فرقة العمل هذه من وكالات حكومية وأكاديميين وناشطين وتعمل على تحديد القضايا ذات الصلة بزواج الأطفال. واقترحت الفرقة إصدار تقارير طبية وتقارير اجتماعية ينظر فيها قضاة الشريعة، ورئيس الوزراء وزعيم السكان الأصليين قبل الموافقة على طلب زواج الطفل.

تعزيز حماية المرأة من العنف

(التوصيتان ١٢٨ و ١٣٠)

١٠٢- بُذلت جهود مختلفة لزيادة حماية حقوق المرأة فيما يتعلق بالعنف العائلي. فعلى سبيل المثال، عُُدل قانون العقوبات في عام ٢٠١٣ لينص على ردع أشد للجرائم الأسرية والجنسية. وتُفرض عقوبات أشد على المدانين بجرائم جنسية، وسوء معاملة الزوج بموجب التعديلات التي أُدخلت على قانون العقوبات.

١٠٣- وعلاوة على ذلك، أدرجت الحكومة في خطة العمل للنهوض بالمرأة العنف ضد المرأة باعتباره أحد القطاعات الرئيسية الثلاثة عشر. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن التدابير الأخرى تعديل التشريعات ذات الصلة مثل قانون العقوبات، وقانون العمل لعام ١٩٥٥، وقانون العنف العائلي لعام ١٩٩٤، وشحن الوعي بأهمية معالجة قضايا العنف ضد المرأة.

١٠٤- وترمي المادة ٣٧٥ ألف من قانون العقوبات بشكل أساسي إلى زيادة تعزيز الحماية القانونية للزوجة إذ نصت المادة على تجريم أي أذى يسببه الزوج في حق زوجته لغرض ممارسة الجنس، بالرغم من أن مصطلح "الاغتصاب الزوجي" غير منصوص عليه صراحة في هذه المادة. وبصرف النظر عن المادة ٣٧٥ ألف، توجد أحكام أخرى في قانون العقوبات يمكن أن تلجأ إليها الزوجة حسب وقائع القضية. ومن جملة أمور أخرى، يجوز اتهام الزوج في أي حين بجرمة التسبب في ضرر التي يعاقب جرائها بالسجن لمدة قد تصل إلى ٢٠ عاماً. وتتشابه هذه العقوبة بوجه عام مع عقوبة الاغتصاب، لكنها أشد بكثير مما هي عليه في البلدان الأخرى التي تنص على حكم بعينه لجرمة "الاغتصاب الزوجي".

١٠٥- وبالتالي، على الرغم من أن شكل القانون فيما يخص "الاغتصاب الزوجي" في ماليزيا قد يكون مختلفاً عما هو عليه في هيئات قضائية أخرى، فإن الأحكام القانونية المذكورة أعلاه تثبت أن ماليزيا، من حيث الجوهر، تولي الاهتمام الواجب لمسألة "الاغتصاب الزوجي"، وتلتزم بتوفير الحماية الكافية لضحاياها.

رعاية الأمهات والمراهقين

(التوصيات ١٧٥ و ١٨٥ و ٢٢٩)

١٠٦- تواصل ماليزيا تحسين إمكانية حصول الأمهات على الرعاية الصحية وخدمات صحة الطفل ونوعيتها بتوسيع مرافق الرعاية الصحية في المناطق الريفية والحضرية. وبالإضافة إلى المستشفيات والعيادات الثابتة، توجد أيضاً خدمات صحية متنقلة مخصصة للمرضى الخارجيين، والأمهات والأطفال. وقد أتاحت هذه المبادرات إمكانية الحصول على الرعاية المهنية أثناء الحمل والولادة، والحصول على الخدمات والمعلومات الجيدة المتعلقة بتنظيم الأسرة.

١٠٧- ومن أجل التصدي لقضية الأطفال الذين لا يتلقون الرعاية الأبوية السلمية، دأبت الحكومة على تأييد مفهوم الرعاية الأسرية باعتبارها وسيلة لتربية الأطفال. واحتفظ قانون الطفل لعام ٢٠٠١ بهذا المفهوم من خلال أوامر الرعاية والحماية وإعادة التأهيل والحماية المدرجة فيه. ويعطي هذا المفهوم الأولوية لمحاكم الطفل لإصدار أمر الإيداع إلى شخص من أسرة الطفل أو قريب موثوق به، أو شخص أو مركز مناسب وملائم لضمان توفير الرعاية الأسرية للطفل.

١٠٨- وبغية تخفيف العبء عن الأمهات العاملات، اعتمدت الحكومة مخصصات لإنشاء مراكز رعاية الطفل في أماكن العمل الحكومية، ومنحت حوافز بالإعفاء من الضرائب بغية إنشاء هذه المراكز في أماكن العمل في القطاع الخاص. وتقدم أيضاً إعانة شهرية لرعاية الطفل بقيمة تزيد على ١٨٠ رينغيت ماليزي عن كل طفل من أسرة معيشية يقل دخلها عن ٥٠٠٠ رينغيت ماليزي شهرياً في القطاع العام.

١٠٩- وللنساء العاملات في ماليزيا الحق في الحصول على إجازة أمومة مدتها ٦٠ يوماً متوالياً وفقاً لما نص عليه قانون العمل لعام ١٩٥٥. وأدخلت عدة تعديلات للسماح بتمديد إجازة

الأمومة، ما يجيز للنساء الحوامل (٢٢ أسبوعاً على الأقل) الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر تماشياً مع أحكام منظمة الصحة العالمية. ولا يجوز إنهاء خدمات الموظفين خلال فترة إجازة الأمومة.

١١٠- ويحق للموظفات الحكوميات اللاتي يلدن الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر تصل إلى ٣٦٠ يوماً طوال فترة خدمتهن. ويمنح الموظفون الحكوميون أيضاً إجازة أبوة مدتها سبعة أيام.

١١١- وواصلت ماليزيا جهودها لتعزيز خدمات الرعاية السابقة للحمل بتثقيف النساء المصابات بأمراض مزمنة بغية تحسين حالتهم الصحية قبل شروعهن في الحمل، وكفالة إتاحة مزيد من الخيارات المتعلقة بأساليب تنظيم الأسرة.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

(التوصيات ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨)

١١٢- أنشأ المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة ست لجان هدفها التركيز على مجالات محددة هي التعليم، والنقل، والرعاية الجيدة، والعمالة، وتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والتصميم الشامل وبناء البيئة.

١١٣- ووضعت لجنة العمل أربعة نطاقات لبرامجها ترمي عموماً إلى زيادة مشاركة الأشخاص ذوي القوي العاملة. وتضمنت هذه النطاقات برنامج مدرب الوظيفة، وبرنامج التمكين الاقتصادي، ومخطط المساعدة على تحسين الأعمال، وبرنامج النهوض بمواهب الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٤- ووُضع برنامج "مدرب الوظيفة" بهدف تشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بتوفير فرص العمل لهم، ونشر الوعي والفهم بين أفراد المجتمع بشأن ذلك. وركز البرنامج على تطوير وحدات التدريب، وتدريب المدربين على برنامج تساوي ذوي الإعاقة، وبرنامج مدرب الوظيفة.

١١٥- وتشجيعاً للمهن الحرة بين الأشخاص ذوي الإعاقة، قدمت الحكومة برنامج التمكين الاقتصادي ضمن برنامجها لتطوير المهارات. وأنشئ أيضاً مركز إعادة التأهيل والتدريب الصناعي لتقديم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بإتاحة التدريب المهني لهم وإعادة تأهيلهم طبيياً.

١١٦- أما مخطط المساعدة على تحسين الأعمال الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٧، فإنه يساعد أصحاب المشاريع من ذوي الإعاقة على تحسين أعمالهم، ويوفر في الوقت نفسه فرص عمل لآخرين من ذوي الإعاقة. ويعمل المخطط كأداة لتمكين وتحويل أصحاب الأعمال من ذوي الإعاقة ليصبحوا مستقلين مالياً والحفاظ على التنافس في سوق العمل، وتوفير فرص العمل لذوي الإعاقة الآخرين.

١١٧- وإضافة إلى ذلك، شرعت الحكومة، من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية، في تنفيذ برنامج النهوض بمواهب الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦. ويمكن هذا المخطط أرباب العمل من الحصول على مساعدة مالية لإرسال موظفيهم من ذوي الإعاقة للتدريب على

اكتساب المهارات والمعرفة اللازمين لدخول سوق العمل. وتُكمل هذه المبادرة برنامج مدرب الوظيفة الذي نُفذ في وقت سابق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٨- وحققت وزارة التعليم التحاق ٣٠,٢٤ في المائة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ببرنامج التعليم الجامع في عام ٢٠١٦؛ وحتى عام ٢٠١٧، بلغ عدد المدارس الابتدائية ٣٠٨،٤، وعدد المدارس الثانوية ٢٠٠٢ في النظام التعليمي وهي توفر التعليم لجميع فئات الطلاب من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ويدرس حوالي ٤٠,٨٨٪ في المائة من الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة بدوام كامل في المدارس الابتدائية والثانوية في أنحاء البلد. وجرى توسيع هذا المشروع ليشمل ٤٤ مدرسة، ومن المتوقع أن يشمل المزيد من المدارس حتى عام ٢٠٢٥.

١١٩- ووضعت دليل تنفيذ التعليم الجامع في عام ٢٠١٦ لمساعدة عموم المدرسين ومدرسي ذوي الاحتياجات الخاصة على تدريس وتعليم هؤلاء الطلاب في فصول دراسية شاملة. ويتضمن الدليل معلومات عن مختلف فئات الإعاقة وسماتهم، ومناهج محددة لتدريس الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتعلمهم، بالإضافة إلى خدمات الدعم الأخرى مثل العلاج، وأماكن التعلم، وأدوات التعلم الخاصة.

١٢٠- وأطلق العديد من المبادرات، مثل "مدرسة في مستشفى"، و"مركز خدمات تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة" تلبية لاحتياجات هؤلاء الطلبة. وتُنفذ مشروع تجريبي يسمى تاسكا أوكو [روضة رعاية الأطفال ذوي الإعاقة] لفائدة ست فئات من الأطفال ذوي الإعاقة وهي فئة متلازمة داون، والتوحد، والبصر، والسمع، والبدن، والتعلم. ومن المتوقع أن يتيح إنشاء تاسكا أوكو فرصاً للأطفال ذوي الإعاقة، فضلاً عن تخفيف العبء عن الأسر ذات الدخل المنخفض للحصول على الرعاية المبكرة، وتعليم جيد لأطفالها.

١٢١- والحكومة أيضاً في طور تنفيذ برنامج إعادة التأهيل المجتمعي المعني بالتدخل المبكر وإعادة التأهيل في ٥٤٤ مركزاً في جميع أنحاء البلد لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٢- ووضع برنامج لتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة يسمى "شبكة إعادة تأهيل المجتمعات المحلية" هدفه المساعدة على إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والنهوض بمعارفهم ومهاراتهم في تشغيل برامج الحاسوب.

١٢٣- وأعدت الحكومة أيضاً "المبادئ التوجيهية لتخطيط التصميم الشامل" بغية دعم تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. وتوضح هذه المبادئ احتياجات تخطيط المرافق، وتصميم البيئات الحضرية التي تركز على توفير مرافق خالية من العوائق، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٤- وتنص المادة ٣٤ ألف من اللوائح المحلية للبناء الموحد لعام ١٩٨٤ (تعديلات ١٩٩٠) على ضرورة توفير تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وقد نفذت جميع الولايات في ماليزيا، بما فيها إقليم العاصمة الاتحادية، التدابير اللازمة لتوفير هذه المرافق للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٥- ويواصل المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة تقديم آرائه ومشورته إلى الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالصحة والإعاقة. ونفذت الحكومة لهذه الغاية خطة العمل بشأن الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠١١-٢٠٢٠ بغية تحسين وصون صحة الأشخاص ذوي الإعاقة بتوفير فرص متساوية للرعاية الصحية على جميع المستويات.

هاء- العمال الأجانب واللاجئون وطالبو اللجوء والاتجار بالأشخاص

جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص

(التوصيات ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٤٢)

١٢٦- اعترفت ماليزيا دولياً بجهودها في مكافحة الاتجار بالأشخاص برفع ترتيبها إلى المستوى ٢ في تقرير الولايات المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٧. وضمن جهود ماليزيا الرامية إلى تعزيز التعاون بين الوكالات في مجال التحقيقات، وُضع قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين لعام ٢٠٠٧، وأنشئت فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في عام ٢٠١٧. وتضم فرقة العمل هذه كلاً من الشرطة الملكية الماليزية، وإدارة الهجرة الماليزية، ووكالة الإنفاذ البحري الماليزية، وإدارات العمل، والجمارك الملكية الماليزية، ودوائر المدعي العام، ومجلس الأمن القومي.

١٢٧- وفي مجال الملاحقة القضائية، ارتفع عدد الإدانات من سبع إدانات في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٧ إدانة في عام ٢٠١٧.

١٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، رفعت ماليزيا مستوى مبادراتها بإشراك المنظمات غير الحكومية في أحد جوانب رعاية ضحايا الاتجار وحمايتهم بعد إدخال تعديلات على قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في عام ٢٠١٥. وتتضمن التعديلات، من بين أمور أخرى، إنشاء لجنة رفيعة المستوى يرأسها وزير الشؤون الداخلية، ودفع تعويضات وبدل لضحايا الاتجار بالأشخاص، فضلاً عن الإذن لهم بالعمل والتنقل بحرية. وعلاوة على ذلك، مهدت هذه التعديلات الطريق أمام تعيين الوزير أي شخص من غير الموظفين العامين مسؤول حماية. وفيما يتعلق بالبدل المذكورة أعلاه، دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٧ لوائح قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين (دفع بدل إلى الأشخاص ضحايا الاتجار) لعام ٢٠١٧.

١٢٩- وتُنفذ عدة برامج لبناء القدرات داخلياً بالتعاون مع شركاء استراتيجيين أجانب ومنظمات دولية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج أستراليا - آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٣٠- وفي إطار الجهود المتواصلة لمعالجة مسألة الاتجار بالأشخاص، أنشأت الحكومة محاكم خاصة في آذار/مارس ٢٠١٨ للتصدي لهذه القضايا. ويتأسس هذه المحاكم قضاة كبار من المحاكم الجنائية المحلية لهم خبرة ٢٥ عاماً على الأقل في الخدمة القضائية والقانونية.

١٣١- وفيما يتعلق بإدارة إنفاذ القانون ومكافحة الاتجار بالأشخاص والتهريب، دخل قانون وكالة أمن الحدود الماليزية لعام ٢٠١٧ حيز النفاذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لتأمين الحدود البرية الماليزية ضد أي أنشطة تهريب أو أنشطة غير مشروعة أخرى.

حماية النساء، والأطفال في أثناء مكافحة الاتجار بالأشخاص

(التوصيات ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٣)

١٣٢- دعت ماليزيا المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، السيدة ماريا غراتسيا جيامارينارو إلى زيارة ماليزيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. وقد أوصت المقررة الخاصة في تقريرها ماليزيا بالتركيز أكثر على أشكال

الاتجار الأخرى مثل استغلال العمالة. وأعربت عن تأييدها لتعديل قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين، وارتأت أن ماليزيا تسير في الاتجاه الصحيح باتباعها نهجاً محوره الضحايا.

١٣٣- وأنشأت الحكومة سبعة ملاجئ لضحايا الاتجار بالأشخاص، خصصت أربعة منها للنساء، واثنين للأطفال، وواحد للرجال. وتكفلت الحكومة أيضاً بأن يكون هؤلاء الضحايا على علم بحقوقهم في الوصول إلى سفارات بلدانهم ومستشاريها القانونيين. ورحبت هذه الملاجئ الحكومية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون هؤلاء الضحايا لضمان حماية رفاههم. وقدمت دعمها ومشورتها، ونظمت أنشطة نفسية واجتماعية، وأتاحت تعليماً غير رسمي لهم.

١٣٤- ودعمت للمنظمات غير الحكومية في أداء دور أكبر في توفير الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص، قدمت الحكومة مساعدة مالية إلى المنظمات غير الحكومية التي لها ملاجئ خاصة بها لإدارة شؤون هؤلاء الضحايا. ويعكس هذا الإجراء التزام الحكومة المستمر بالعمل مع المنظمات غير الحكومية.

١٣٥- وقدمت الحكومة أيضاً مساعدتها المادية والنفسية - الاجتماعية لإعادة الإدماج، مثل الملاجئ والمشورة والمعلومات، والخدمات الطبية والنفسية والبدل والعمالة وفرص التدريب على المهارات الأساسية.

التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص (التوصية ١٣٦)

١٣٦- شاركت الحكومة في عدة حلقات عمل واجتماعات على الصعيدين الإقليمي والدولي مثل مشاركتها في فريق الخبراء العامل الذي صاغ اتفاقية الآسيان لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، الموقعة خلال انعقاد مؤتمر قمة الآسيان السابع والعشرين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وصدقت ماليزيا بعد ذلك على هذه الاتفاقية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٣٧- وواصلت ماليزيا إقامة علاقات واسعة النطاق مع الوكالات الحكومية الدولية وغير الحكومية مثل وكالة الأمن الوطني للتحقيقات، ووزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية، بالمشاركة في حلقات العمل بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

١٣٨- وتعاونت ماليزيا مرات عديدة مع منظمات دولية مثل بعثة العدالة الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، والمنظمة الدولية للهجرة. وتضمن هذا التعاون تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

١٣٩- وماليزيا وجميع الدول الأعضاء في الآسيان أطراف في معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية (فيما بين الدول الأعضاء في الآسيان التي تسير على نهج واحد) لمكافحة الجريمة عبر الوطنية بجميع أشكالها، وتتعاون بشكل وثيق مع وكالات إنفاذ القانون الصديقة في المنطقة.

حماية حقوق العمال المهاجرين

(التوصيات ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤)

١٤٠- تصر الحكومة على ضمان حماية حقوق العمال ورفاههم بالعمل على حصول جميع العمال على حماية متساوية فيما يتعلق بحقوقهم ورفاهيتهم المنصوص عليها في قوانين العمل الماليزية مثل قانون العمل لعام ١٩٥٥، وقانون علاقات العمل لعام ١٩٦٧، وقانون نقابات العمال لعام ١٩٥٩، وقانون المجلس الاستشاري للأجور الوطنية لعام ٢٠١١، والقواعد الدنيا لمعايير مساكن ومرافق العمال لعام ١٩٩٠، وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

١٤١- واتخذت الحكومة أيضاً الخطوات التالية:

- (أ) توقيع ترتيبات ثنائية مع بلدان المصدر بشأن توظيف العمال الأجانب؛
- (ب) استحداث عقد عمل موحد لجميع العمال الأجانب؛
- (ج) مطالبة جميع أرباب العمل بتأمين عمالهم الأجانب بموجب نظام تعويض العمال الأجانب ونظام التأمين الصحي للعمال الأجانب؛
- (د) ضمان حصول العمال الأجانب على وثائق الهوية الخاصة بهم مثل جوازات السفر لتمكينهم من التنقل بحرية في البلد.

١٤٢- وينظم قانون وكالات الاستخدام الخاصة لعام ١٩٨١ عمل جميع وكالات الاستخدام الخاصة، وتنص مادته ٢٨(ب) على دفع غرامة لا تتجاوز ٢٥٠ ٠٠٠ رينغيت ماليزي عن أي مخالفة أو عدم امتثال لأحكام أي من اللوائح الصادرة بموجب هذا القانون. ويتعين على وكالات الاستخدام الخاصة في بلدان المصدر منع فرض رسوم باهظة على العمال قبل إرسالهم للعمل في ماليزيا تفادياً لعبودية الدين.

١٤٣- وعلاوة على ذلك، يُمنح جميع العمال الأجانب الموثقين العاملين في ماليزيا الحد الأدنى للأجور والمزايا والحماية القانونية المنصوص عليها في القوانين المحلية. وترسخ المادة ٨(١) من الدستور هذا الأمر إذ تكفل لجميع الأشخاص حماية حقوقهم والمساواة بينهم. ولجميع العمال الأجانب الحق في الوصول الكامل إلى العدالة، وإلى أي سبل انتصاف قانونية أخرى ينص عليها القانون، ولهم الحق أيضاً في الحصول على خدمات المعونة القضائية مثل تلك المنصوص عليها في نظام محامي المحكمة المعين.

١٤٤- واستحدثت الحكومة ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ نظاماً على الإنترنت يتيح للماليزيين استقدام عمال المنازل الأجانب مباشرة من بلدان مختارة دون الاستعانة بخدمات وكالات الاستخدام، والتقليل من ثم من العبء المالي على الأطراف المعنية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر عبودية الدين، وضمان حماية حقوق العمال المنزليين الأجانب، بما في ذلك الإنفاذ السليم لعقد العمل الموحد، والتأمين الصحي، والتأمين ضد الحوادث المهنية وفقاً لقوانين العمل المعمول بها.

إدارة شؤون المهاجرين وطالبي اللجوء (التوصيبتان ٢٢٦ و ٢٢٧)

١٤٥- على الرغم من أن ماليزيا ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، فإن حكومتها توفر ملاجئ مؤقتة للاجئين وطالبي اللجوء، وتواصل تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لإدارة هذه القضايا على أسس إنسانية.

١٤٦- ويجوز للأشخاص الذين لديهم بطاقات هوية صادرة عن ممثل مفوضية شؤون اللاجئين في ماليزيا الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية المحلية وطلب العلاج في أي مؤسسة رعاية صحية محلية، بدءاً بالعلاج في عيادات المرضى الخارجيين والداخليين وخدمات الحالات الطارئة وانتهاءً بخدمات رعاية الأمومة والطفولة. وبموجب هذا الترتيب، حُفِضت الرسوم بنسبة ٥٠ في المائة من الرسوم المحددة للأجانب بموجب قانون الرسوم لعام ١٩٥١ (القانون ٢٠٩). وينطبق هذا أيضاً على تحصيل الأطفال الحاملين بطاقة مفوضية شؤون اللاجئين. ويُسمح لمراكز التعليم البديل المسجلة لدى وزارة التعليم بتوفير التعليم لحاملي هذه البطاقات (على أساس كل حالة على حدة).

١٤٧- وشاركت ماليزيا أيضاً في إعلان نيويورك بشأن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتزاماته التي تتضمن، من بين أمور أخرى، ما يلي: (١) دعم حماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم؛ (٢) دعم البلدان التي تنقذ، وتستقبل، وتستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والمهاجرين؛ (٣) إيجاد مساكن جديدة لجميع اللاجئين الذين حددت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هوياتهم من خلال إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

١٤٨- وفي عام ٢٠١٦، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإرساء تعاون أوثق، وتقاسم المعلومات بغية التصدي للتحديات المتعلقة بمسائل إدارة الهجرة في ماليزيا. وفي إطار فرقة العمل هذه، أنشئت مجموعات عمل فنية برئاسة الوكالات/الوحدات المعنية من الطرفين لمعالجة قضايا محددة في نطاق اختصاصها.

واو- الآليات الوطنية لحقوق الإنسان

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (التوصية ٥٧)

١٤٩- أطلقت الحكومة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان^(٢٢) في آذار/مارس ٢٠١٨ بهدف تحقيق إصلاحات مؤسسية وتشريعية، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، ونشر ثقافة قوية بشأنها في البلد. والخطة بمثابة خارطة طريق لطريق لضمان وتعزيز حماية حقوق الإنسان في ماليزيا.

١٥٠- وتتضمن هذه الخطة أهدافاً أخرى كما يلي:

(أ) توفير مبادئ توجيهية للمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات المهنية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني من أجل الوفاء بمسؤولياتهم ضماناً لحماية حقوق الإنسان؛

(ب) تمكين الوكالات ذات الصلة بحقوق الإنسان من استيعاب المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ج) تشجيع التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وفقاً للدستور، ومساعدة الحكومة على رصد مشاركة البلد في الالتزامات الدولية؛

(د) تعزيز الوعي بحقوق الإنسان؛

(هـ) التأكيد على جانب حقوق الإنسان في تنمية البلد.

١٥١- وتستند خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان إلى خمس دعائم هي الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المجموعات الضعيفة، وحقوق السكان الأصليين وسكان ولايتي صباح وساراواك، والالتزامات الدولية. وقد صيغت خطة العمل الوطنية بالتشاور مع أصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

(التوصيات ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٦٠)

١٥٢- بذلت اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان جهوداً مختلفة في أداء دورها كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ماليزيا. وتواصل الحكومة تعاونها مع اللجنة الوطنية الماليزية على تحديد ومعالجة قضايا حقوق الإنسان في البلد إذ يتقاسم الطرفان أهدافاً متماثلة في ضمان حماية حقوق المواطنين واحترامها. وقدمت اللجنة الوطنية الماليزية آراء قيمة عن قضايا حقوق الإنسان، وقدمت دعمها إلى الحكومة طوال مرحلة تطوير خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

١٥٣- وفي عام ٢٠١٦، نظمت اللجنة الوطنية الماليزية مائدة نقاش مستديرة بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان جنوب شرق آسيا. وكان الغرض من هذه المائدة هو تشجيع الدول الأعضاء في الآسيان التي لم تنشئ بعد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على أن تفعل ذلك، فضلاً عن تعزيز المؤسسات القائمة وتقويتها.

زاي- التوصيات العامة، والتعاون الدولي والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعي

تعزيز وحماية حقوق الإنسان

(التوصيتان ٥٨ و ٥٩)

١٥٤- أنشأت الحكومة الإدارة الوطنية لشؤون النزاهة والحكومة، وهي تتبع إدارة رئيس الوزراء. وكان هدف هذه الإدارة ضمان حدوث تحول في الخدمة المدنية من حيث الحوكمة الجيدة، والنزاهة وامتثال حقوق الإنسان. وترصد هذه الإدارة قضايا حقوق الإنسان وتنسق شؤونها وتعالجها بالتعاون مع القطاعات الخاصة، بما فيها الهيئات القانونية والمجتمعات المدنية. فإثناء هذه الإدارة شهادة على التزام الحكومة بمعالجة قضايا حقوق الإنسان بطريقة مؤسسية ومنهجية وشاملة.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ٧٤ و ٧٥ و ٧٨)

١٥٥- أطلقت وزارة التعليم واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان برنامج أفضل ممارسات حقوق الإنسان في ٢٢٢ مدرسة بغية ترسيخ مبدأي الاحترام والمسؤولية تجاه حقوق الإنسان وحقوق الطفل. وكان الغرض من البرنامج أيضاً تشجيع الطلاب والمدرسين على وعي قضايا حقوق الإنسان والأطفال واستحضرها عند تخطيط وتنفيذ الأنشطة المدرسية.

١٥٦- وجمعت في المناهج الدراسية الرسمية عناصر حقوق الإنسان وأدرجت فيها مواضيع ومسائل ووجهات نظر ومُحج تتعلق بمواضيع مثل التربية الأخلاقية، والتاريخ، والاقتصاد، والجغرافيا، والأدب، واللغات، والفنون والأخلاقيات والمواطنة، بينما تتضمن الأنشطة الموازية للمناهج الدراسية ما يلي:

- (أ) إنشاء نادٍ لحقوق الإنسان؛
- (ب) تنظيم مهرجان/أنشطة حقوق الإنسان؛
- (ج) إقامة احتفالات أو أحداث أخرى بمناسبة أيام دولية أو وطنية بعينها تتعلق بحقوق الإنسان؛
- (د) إطلاق حملة ضد التنمر، أو التحرش، أو العنف في المدرسة أو المجتمع؛
- (هـ) اعتماد برنامج للخدمة الاجتماعية مع التركيز على حقوق الإنسان في محيط المجتمع.

١٥٧- وفي عام ٢٠١٦، عقدت وزارة التعليم بالتعاون مع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان حفل توزيع جوائز برنامج أفضل ممارسات حقوق الإنسان تقديراً للمدارس المشاركة على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠١٧، نظمت وزارة التعليم واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان ورشة عمل لتدريب مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية لتطوير وحدات دراسية بشأن تعليم حقوق الإنسان.

١٥٨- ونظمت الحكومة أيضاً، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان، برامج تعليمية وبرامج لبناء القدرات في مؤسسات التعليم العالي من أجل تعزيز معرفة المحاضرين والطلاب الجامعيين بموضوع حقوق الإنسان الأساسية والمسؤوليات المترتبة على ذلك. ويجري أيضاً تثقيف ضباط إنفاذ القانون من الشرطة الملكية الماليزية، وفيلق المتطوعين الشعبي، ومسؤولي السجن والسجلات المحلية وتدريبهم على حقوق الإنسان.

الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي

(التوصيات ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥)

١٥٩- واصلت ماليزيا على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية تشجيعها الحوار التثقيفي والتوفيق في سياق جهودها الرامية إلى النهوض بقيم الاعتدال، والتسامح، والاحترام المتبادل بين المجتمعات والثقافات والأديان. ونظم المعهد الماليزي للتفاهم الإسلامي دورة عن "حوارات الحياة" ناقشت قضايا مختلفة من منظور ديني. ولأن هذا النهج ييسر الحوار بين مختلف الهيئات الدينية، فيُنظر إليه كشكل من أشكال الشراكة التي تعزز التفاعل بين مختلف الأديان والعقائد.

١٦٠- وسعيًا إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات، وُضعت دورة تدريبية تمنح شهادة الوساطة بين الأديان بالتعاون مع الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. وكان الهدف من الدورة هو تمكين المشاركين من فهم مختلف الأديان في البلد بشكل أفضل، ومعالجة الحاجة المتزايدة إلى حل النزاعات بين الأديان.

١٦١- ونُظمت أيضاً مجموعة من الأحداث من خلال تنظيم نقاشات الموائد المستديرة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، لا سيما المؤسسات المجتمعية والدينية، لتعزيز الشعور المشترك بالمسؤولية في بناء مجتمع تعمه الأخلاق والفضيلة، فضلاً عن احتواء خطر العنصرية والتطرف والتعصب الديني بين الماليزيين. وتتضمن موائد النقاش هذه موائد مثل "أدوار الشباب في التفاهم بين الأديان" التي شاركت فيها لجنة تعزيز التفاهم بين الأديان والانسجام بين أتباعها، ومجموعة الصداقة للخدمات بين الأديان، والجمعية الماليزية التبشيرية البوذية، وحركة الشباب المسلمين الماليزية.

١٦٢- ونظمت الحكومة أيضاً دورة تدريبية على عملية صنع السلام لفائدة زعماء المجتمعات المحلية شددت على أسلوب الوساطة المجتمعية. وفي الوقت الحالي، يتدرب ٢٠٨ ١ وسطاء مجتمعيين على المهارات المطلوبة، وقد اعتمدوا للتوسط في عمليات حل النزاعات.

١٦٣- وأدرجت في هذه الدورة أيضاً قيم الاعتدال وعُززت في عام ٢٠١٠ لمواجهة الأفكار المتطرفة والمتشددة التي تثير الكراهية والتعصب وغيرها من عناصر السلوك المتشدد.

التعاون الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

(التوصيتان ٢٣١ و ٢٣٢)

١٦٤- واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان عضو في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يركز على دعم إنشاء وتعزيز هذه المؤسسات في المنطقة من خلال برامج وأنشطة مثل التدريب وحلقات العمل بشأن القضايا المواضيعية لحقوق الإنسان، ووضع أدلة لها.

١٦٥- واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان عضو أيضاً في منتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو شبكة دولية من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تسعى إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والممارسات فيما بين أعضائها، وتشجع بلدان الكومنولث على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمثل مبادئ باريس، وتساعد هذه المؤسسات على إنجاز الأنشطة التي كُلفت بها.

١٦٦- وبصرف النظر عما ذكر أعلاه، تشارك اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان بنشاط أيضاً في منتدى جنوب شرق آسيا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو منتدى مستقل دون إقليمي لحقوق الإنسان يتألف من ست مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا وتحديداً من إندونيسيا، وتايلند، وتيمور - ليشتي، والفلبين، وماليزيا، وميانمار. ويرمي منتدى جنوب شرق آسيا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى تنظيم نفسه كآلية إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها بشكل فعال في منطقة جنوب شرق آسيا. واعتمد هذا المنتدى مؤخراً خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التي تحدد المجالات المواضيعية التي سيركز عملها عليها خلال السنوات الخمس القادمة.

١٦٧ - ودأبت اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان على الالتزام بمشاركة ممثل ماليزيا في اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للآسيان، وتتعاون مع الفرع الماليزي للجنة الحكومية لتنظيم برامج مشاركة منها:

(أ) ورشة العمل الإقليمية للجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للآسيان بشأن دور الشباب في تعزيز حقوق الإنسان في الآسيان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بكوالا لامبور؛

(ب) ورشة عمل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للآسيان بشأن دور وسائل الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان، في أيار/مايو ٢٠١٦ بكوالا لامبور؛

(ج) ندوة قضائية للجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة للآسيان بشأن تقاسم الممارسات الجيدة المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، في آذار/مارس ٢٠١٧ بكوالا لامبور.

Notes

- ¹ This was an increase to 64.6% of the accepted recommendations compared to the first UPR held in 2009 where Malaysia accepted 62 out of a total of 103 recommendations.
- ² The present Report has been prepared in accordance with the provisions contained in A/HRC/RES/5/1, A/HRC/RES/16/21, A/HRC/DEC/17/119 and other relevant guidelines for the UPR process.
- ³ The eight visits received were from: i. Special Rapporteur (SR) on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression (1998); ii. Independent Expert on the right to development (2001); iii. SR on the right to education (2007); iv. WG on Arbitrary Detention (2010); v. SR on the right to food (2013); vi. SR on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health (2014); vii. SR on trafficking in persons (TIP), especially women and children (2015); and viii. SR in the field of cultural rights (2017).
- ⁴ The Chief Judge or any Judge nominated by the Chief Judge.
- ⁵ On ٥ May ٢٠١٧, the Federal Court of Malaysia was admitted as the ١٠٧th member of the World Conference on Constitutional Justice (WCCJ) and officials attended the 4th Congress of WCCJ on 11–14 September 2017 at Vilnius, Lithuania which discussed issues on constitutional review including human rights cases, law as a key element for democracy, the protection of human rights and the rule of law.
- ⁶ In the economic, social and cultural spheres, these programmes are formulated with the people as the centrepiece of all development efforts, reinforcing the Government's commitment to bring further development to the people by enriching their lives, providing people dignity, and uplifting their potential to partake in the prosperity generated.
- ⁷ As of 2017, 84,490 units of the Public Housing Programme were completed while 24,662 units are under construction.
- ⁸ This is done through capacity and capability building, education, entrepreneurship and special programmes for the targeted groups. Various monetary and non-monetary initiatives are also implemented based on the needs regardless of ethnicity, gender, socio-economic status and geographic location.
- ⁹ Skills such as baking, culinary, retailing, motor vehicle repairs and early childhood education.
- ¹⁰ Under the 11th MP, the Government has allocated RM150.66 million to *Program Khas Anak Negeri* (PKAN) Sabah encompassing programmes and projects for the construction of native courts, capacity building and native customary land survey programme. Besides that, the Sabah State Government has implemented the *Mini Estet Sejahtera* (MESEJ) programme to uplift the income of natives in rural areas through commodity plantation, agriculture, livestock and cash crops plantation. It is designed that the participants of MESEJ programmes will work, receive salary and dividend from the outputs of the programme. Similarly, the Government has allocated RM200 million for *Program Khas Bumiputera* (PKB) Sarawak under the 11th MP. The allocation channelled is for the implementation of various programmes and projects involving economic development, rural basic infrastructure development, native courts, capacity building and native customary land survey programmes.

- ¹¹ Cumulatively, since the 10th MP, a total of 827,813 hectares of land has been surveyed in Sarawak, while a total of 67,805.92 hectares of land has been surveyed in Sabah.
- ¹² Through the 10th MP, the Government has improved access to quality healthcare services by upgrading healthcare infrastructure, enhancing the capacity of healthcare personnel, promoting healthy lifestyles, and extending nationwide preventive care programmes. Under the 11th MP, the Government is striving to accelerate efforts to achieve universal access to quality healthcare by targeting under-served areas, and increasing capacity of both facilities and healthcare personnel.
- ¹³ In the 11th MP, at least 121 infrastructure projects, including primary health care facilities, have been planned.
- ¹⁴ These initiatives include 1Malaysia Clinic, 1Malaysia Mobile Services, *Orang Asli* Mobile Services, Family Doctor Concept, Pharmacy Information System, extended clinic hours, drive-through and postal pharmacy.
- ¹⁵ This programme has benefited 6,614 senior citizens and 1,740 PWDs with the involvement of more than 2,400 volunteers.
- ¹⁶ Under the 11th MP, 5 mobile services were added to the existing 10 services making LPPKN's mobile services available throughout Malaysia.
- ¹⁷ NSPEA has been endorsed as the country's blueprint to combat HIV outlining the fast track activities to be achieved by 2020 and long-term activities by 2030.
- ¹⁸ 1,061 health clinics and 143 hospitals inclusive of other government hospitals that are not under the purview of the MOH.
- ¹⁹ The initiatives include: i. setting up 11,215 pre-schools and 499 day-care centres which are mostly located in the rural areas and to provide an opportunity to rural children including indigenous children to be introduced to early childhood learning. The fee is minimal, between RM10 to RM120 per annum, as it is subsidised by the Government; ii. continuous outreach programmes in collaboration with various agencies, including NGOs, to reduce school drop outs and out of school children; iii. revision of the policy on compulsory education from 6 to 11 years of schooling to encourage more students to stay in school and ensure that they obtain a secondary level certificate upon leaving the education system; iv. expansion of opportunities for students including SEN students to enrol in Technical and Vocational Training and Education schools and colleges; and v. post-secondary education pathways such as Form 6, Pre-University, Matriculation and foundation programmes.
- ²⁰ For non-Muslim marriages, the minimum age for marriage is 18 years. However, the Chief Minister may, in his discretion, grant a licence authorizing the solemnization of a marriage of a female who is under the age of 18 years if she has completed her 16th year as provided for under section 10 and subsection 21(2) of the Law Reform (Marriage and Divorce) Act 1976 (LRA). For Muslim marriages, the minimum age for marriage is 18 years for male and 16 years for female. However, if they wish to marry below that minimum age, they must obtain permission in writing from the Syariah Judge as provided for under section 8 of the Islamic Family Law (Federal Territories) Act 1984 and other States' Islamic Family Law Enactment/Ordinance.
- ²¹ Section 37 of LRA reads: Any person who uses any force or threat – (a) to compel a person to marry against his will; or (b) to prevent a person who has attained the age of twenty-one years from contracting a valid marriage, shall be guilty of an offence and shall, on conviction, be liable to imprisonment for a term not exceeding three years or to a fine not exceeding three thousand ringgit or to both.
- ²² NHRAP is a public document that takes a systematic approach in advancing human rights by placing it in the context of public policy.
-